الاستثمار النسائي في منطقة عسير

إعداد: مركز البحوث والمعلومات - غرفة أبها

2023م / 1444هـ

مقدمة

ركزت «رؤية 2030» على رفع إسهام المرأة في قطاع الأعمال ودعمها بشكل مباشر لتحقيق أهداف الرؤية ذات العلاقة بالمرأة وريادة الأعمال والمنشآت الصغيرة، إضافة إلى القطاع الحرفي الذي يفترض أن يكون للمرأة دور أكبر فيه.واتخذت وزارة التجارة خلال الفترة الماضية عدداً من الإجراءات والبرامج لتمكين دور المرأة في المجتمع ومشاركتها في مختلف مناحي الحياة الاقتصادية بهدف زيادة وجودها في الأنشطة الاقتصادية والإنمائية بما يعزز التنمية المستدامة، ويحقق رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تفعيل مشاركة المرأة في الاقتصاد الوطني، من أبرزها:

- إنشاء مراكز أعمال للسيدات تتميز بتطبيق مفهوم الموظفة الشاملة، ضمن بيئة عمل جديدة ومتطورة تعتمد على التقنيات الحديثة التي تسهل الإجراءات وتختصر الوقت على سيدات الأعمال.
- تمكين المرأة من بدء النشاط التجاري بسهولة بعد إلغاء شرط موافقة ولي الأمر، والمساواة في الإجراءات بين الرجل والمرأة.
- إتاحة فتح السجلات التجارية للمرأة وطلب قيد العلامات التجارية وحجز الأسماء التجارية ومزاولة المهن الحرة وقيد الوكالات التجارية، فجميع الانشطة المسوح للرجال مزاولتها يسمح للمرأة بمزاولتها.
- رغم حجم التحفيز والإصلاحات التشريعية الداعمة لقطاع سيدات الأعمال، فإن نمو القطاع لا يزال محدوداً مقارنة بالتسهيلات الممنوحة والدعم المتاح، وهذا يعود إلى المرأة نفسها التي يتحتم عليها أن تكون أكثر مبادرة في قطاع الأعمال.
- وبلغت حجم الاستثمارات النسائية في المملكة الـ 60 مليار ريال، وتقارب نسبة استثمارات النساء السعوديات 21 % من حجم الاستثمار الكلي في القطاع الخاص، في الوقت الذي تشير الأرقام إلى الأرصدة النسائية لدى البنوك والمصارف السعودية نحو100 مليار دولار، ووصل حجم الإنفاق النسائي إلى 75 مليار

ريال سنوياً.

أولا: الاستثمار النسائي في المملكة

المرأة السعودية شخصية متميزة وتفوق نظيراتها في الخليج والعالم العربي في الإبداع والفكر والتحدي، وهي مكون مهم لنجاح المجتمع السعودي، حيث استطاعت أن تتجاوز الصورة النمطية لها التي انحصرت في المجالات الصحية أو التعليمية، ودخلت مجالات عديدة لتشارك الرجل طموحه، وفرضت تواجدها في العمل السياسي والفكري والاقتصادي، وهي تقود المجتمع وتمثله عالميا بصورتها المشرفة في كل المحافل، حيث تمكنت من وضع بصمة مهمة على خارطة العالم.

ولعبت المرأة في العملية الاستثمارية والتنموية دوراً اساسياً في التطور التنموي للمملكة، وتعد شريكاً فعالاً في تنفيذ رؤية المملكة الطموحة 2030 التي تسعى لجعل كل فرد من أفراد المجتمع له دوره الفعال في تحقيق التنمية المستدامة، وسجلت سيدات الأعمال مواقف اقتصادية كبيرة في العمل الاستثماري والتجاري ساهمت بشكل كبير في زيادة التنمية الاقتصادية في المملكة، وتميزت في تأسيس وإدارة مشاريع استثمارية بكفاءة عالية ومتقدمة, وكان النجاح حليفها رغم العادات والمعوقات البيئة والاجتماعية التي وقفت عائقًا أحيانا أمام التنوع الاستثماري الذي تتطلبه مراحل التنمية المتطورة في المملكة.

مبادرات تمكين المرأة لدخول سوق العمل:

بهدف إيجاد بيئة عمل جاذبة ومحفزة للمرأة العاملة بالإضافة إلى توفير فرص وظيفية واستثمارية فقد تم إطلاق المبادرات التالية:

مبادرة دعم الشمولية والتنوع في سوق العمل:

تسعى إلى خلق بيئة عمل تقدر فيها الفروقات بين فئات العاملين بهدف تقليل التفاوت في ظروف وفرص العمل من خلال:

- التحفيز بأنواعه لتعزيز الصورة الإيجابية عن عمل المرأة في بيئة العمل.
- دعم إيجاد بيئة داعمة وشمولية لتسهيل دخول المرأة في سوق العمل.

مبادرة التوعية بالسياسات المتعلقة بالمرأة في سوق العمل:

تهدف إلى مراجعة السياسات وتحديث اللوائح ذات العلاقة، والعمل على تصميم برامج تدريبية تستهدف تمكين المرأة من الدخول إلى سوق العمل ثم إطلاق الحملات التوعوية الداعمة لذلك.

مبادرة تشجيع التطور الوظيفي للمرأة:

تساهم في تحديد أدوات التقدم الوظيفي المحتملة للنساء وتحليل جدوى الأدوات وأثرها.

مبادرة تطوير التشريعات التنظيمية التي تدعم عمل المرأة في سوق العمل:

تهدف إلى تطوير التشريعات واللوائح والأنظمة بما يعزز من تطوير بيئة العمل المادية وحل العقبات التي تصعب عمل المرأة.

مبادرة التدريب والتوجيه القيادي:

تهدف المبادرة إلى رفع نسبة النساء في المناصب القيادية المتوسطة والعليا تحقيقاً لأهداف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل عن طريق تدريب الكوادر النسائية في مختلف القطاعات سواء في القطاع العام أو الخاص بهدف توفير بيئة مثالية تمكنهن من الحصول على المعلومات التي من شأنها إثراء المعرفة لدى القيادية وتزويدها بجميع ما تحتاجه لتكون نموذجاً رائداً يحتذى به ويفخر به الوطن. وتتم آلية الترشيح عن طريق أصحاب العمل للكوادر النسائية التي تتمتع ببعض السمات القيادية، ولضمان شمول أكبر عدد ممكن فإن البرنامج يسمح بترشيح متدربتين كحد أقصى من كل جهة حيث أن المستهدف تدريب 1700 قيادية.

مبادرة تشجيع العمل عن بعد:

تهدف المبادرة إلى الوصول للطاقات البشرية من الباحثين والباحثات عن عمل والذين يعملون لحسابهم الخاص (المستقلين) من أصحاب المنشآت وغيرهم في مختلف مناطق المملكة، وتماشياً مع سياسات تنمية سوق العمل من خلال فتح مجالات العمل للمواطنين والمواطنات في أعمال ملائمة ومستقرة ومنتجة. وتسعى المبادرة لتطوير نموذج عمل تشغيلي مصمم بمواصفات رائدة يتم فيه تحقيق رؤية البرنامج والمتمثلة في تنمية الموارد البشرية ورفع إنتاجيتها، وتوسيع خياراتها، في اكتساب المعارف والمهارات والخبرات وتوفير فرص العمل الملائمة والمنتجة للعمالة الوطنية، والحد من البطالة. وما يحقق أهدافه في رفع نسب التوظيف للباحثين عن عمل وخصوصاً النساء والأشخاص ذوي الإعاقة في مختلف مناطق المملكة مما يساهم في تحقيق أهداف الوزارة الاستراتيجية.

مبادرة تشجيع العمل المرن:

تسهم المبادرة في زيادة فرص العمل للسعوديين والسعوديات خاصة سكان المناطق الأقل نمواً الحاصلين على مستوى تعليمي محدود، بالإضافة إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنوع في الفرص الوظيفية المتاحة التي تشمل شرائح المجتمع المختلفة، عن طريق تطوير قوانين شاملة للعمل المرن (بالساعة) وتحفيز أصحاب الأعمال على توفير عقود العمل المرن (بالساعة).

مبادرة توفير خدمات رعاية الأطفال للنساء العاملات:

تهدف إلى خلق جسر تواصل بين مراكز الضيافة لطرح خدماتها وتسويقها لأولياء الأمور الباحثين عن مراكز لتسجيل أبنائهم، بالإضافة إلى دعم تمكين المرأة العاملة من للالتحاق بسوق العمل والاستمرار فيه. كما تعمل «قرة» على تنظيم وتطوير هذا القطاع من خلال خدمات لمراكز ضيافة الأطفال، الحضانات ورياض الأطفال.

دعم وتسهيل نقل المرأة:

يهدف لتمكين المرأة من العمل في القطاع الخاص ورفع مشاركتها في سوق العمل عن طريق مساعدة الموظفة في تخطي صعوبات المواصلات من وإلى مكان العمل وذلك في سبيل دعم استقرارها الوظيفي.
يعمل البرنامج بدعم مالي من صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) وبالتعاون مع تطبيقات توجيه المركبات لتقديم خدمة النقل بجودة عالية وبتكلفة مناسبة.

برنامج دعم التوظيف لرفع المهارات:

يقدم الصندوق دعماً للتوظيف النوعي الموجه يبدأ بنسبة دعم لراتب الموظف الذي يتم توظيفه وفق الضوابط المحددة مقدارها (30 %) من الراتب للسنة الأولى، وتنخفض النسبة إلى (20 %) للسنة الثانية، ثم إلى (10 %)

للسنة الثالثة. ويكون الحد الأدنى من الأجر المستحق للدعم (4.000) ريال، والحد الأعلى من الأجر (15.000) ريال. ويكون الدعم 70 % للتوظيف و30 % للتدريب وتستحق المنشأة دعماً إضافياً وفق الحالات التالية (توظيف الإناث، وتوظيف الأشخاص ذوي الاعاقة، والتوظيف في القرى والمدن الصغيرة، والتوظيف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتوظيف في المهن الحرجة).

- تعديلات على التشريعات والأنظمة فيما يخص تمكين المرأة.
- صدور قرار التنظيم الموحد في بيئة العمل في منشآت القطاع الخاص.
- تعديل المادة 186 من نظام العمل (العمل في المنجم والمحجر).
- المواطنون متساوون في حق العمل دون تمييز.

مؤشرات تمكين المرأة في سوق العمل:

حققت المملكة قفزات نوعية فيما يخص تمكين المرأة وزيادة مشاركتها الاقتصادية في سوق العمل وانعكست الجهود والتشريعات الإصلاحية التي تمت خلال السنوات الأخيرة وفق رؤية المملكة 2030 على مستهدفات تمكين المرأة حيث بلغ معدل المشاركة الاقتصادية للإناث السعوديات من 15 سنة فما فوق 33.5 % بنهاية 2020، في حين تضاعفت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل من 17 % إلى 31.8 % متجاوزين بذلك مستهدف الرؤية لعام 2030 للوصول إلى نسبة 30 %، كما بلغت نسبة النساء في المناصب الإدارية المتوسطة والعليا 30 % في القطاعين العام والخاص خلال العام الماضي 2020. كما أظهرت المؤشرات ارتفاع نسبة النساء السعوديات في الخدمة المدنية إلى 41.02 % بنهاية 2020.

مساهمة المرأة السعودية وما تملكه في الاقتصاد السعودي

بلغت نسبة ما تملكه المرأة السعودية بـ 40 % من الثروة العائلية في السعودية، وتقدر بـ 185 مليار دولار، وهي على شكل ودائع نقدية، وتشكّل النسبة المشار إليها من إجمالي الثروات الشخصية المودعة لدى البنوك والمصارف العاملة في المملكة.

وارتفعت ثروة النساء السعوديات بمعدل 10.5 مليار دولار، خلال عام 2020، أي أن حجم الثروة النسائية السائلة للسعوديات يوازي مجموع ما تملكه النساء مجتمعات في دول الخليج العربي الخمس الأخرى.

وتشكل المرأة السعودية نموذجا قياديا بمجال المال والأعمال، فالنساء يشكلن 41 % من سكان الخليج، نسبة العاملات منهن تصل إلى 16 %، وقد أحرزت الاستثمارات النسائية السعودية تقدما على مثيلاتها في دول «مجلس التعاون الخليجي»، والبالغة نحو 300 مليار دولار، وقدر تقرير للبنك البريطاني «جيتهاوس» حصة السعوديات منها بنحو 100 مليار دولار.

وتتركز استثمارات النساء السعوديات في المصارف، والشركات والمشاريع والعقارات، والتي تجاوزت الحدود الجغرافية للمملكة إلى خارجها، بحثا عن دول جديدة للاستثمار فيها من جانب سيدات الأعمال السعوديات، فيما استحوذ الاستثمار العقاري والسياحي على الحيز الأكبر من استثمارات المرأة السعودية.

بحسب التقرير، قدر حجم استثماراتها في الفنادق فقط بنحو ثلاثة مليارات ريال، حيث أن أرصدة السعوديات في المصارف المحلية تبلغ نحو 60 مليار ريال (16 مليار دولار)، وهي إما مودعة في شركات عائلية، أو عقارات، أو حسابات مصرفية، كما أن استثمارات سيدات الأعمال السعوديات خارج المملكة تقدر بنحو 100 مليار ريال (26.6 مليار دولار)، منها 60 مليار ريال في دبي، بسبب التسهيلات المتوفرة، وتصل حجم السيولة المالية التي تملكها النساء في

السعودية إلى 19 مليار دولار من إجمالي الثروات الشخصية المودعة لدى البنوك والمصارف العاملة في المملكة. كما تسيطر النساء على ما نسبته 20 % من رأس المال في الصناديق المشتركة السعودية، ويمتلكن 33 % من مؤسسات الوساطة المالية، و40 % من الشركات العائلية، وبحسب أحدث الإحصاءات، فإن النساء السعوديات يتحكمن بما يقارب 210 مليارات دولار من الثروات المنقولة وغير المنقولة من عقارات وأسهم وسندات وثروات أخرى و80 % من السيدات يدرن أصول أموالهن.

بينما 10 % تدار ثرواتهن عبر وكلاء، والنسبة الباقية من قبل أقاربهن، وتمتلك سيدات الأعمال في السعودية 1500 شركة، تشكل ما نسبته 3.4 % من إجمالي المشاريع المسجلة بالمملكة، وتشمل قطاعات مختلفة، وهناك 5500 سجل تجاري بنسبة 20 % لمشاريع تجارية نسائية ضمن قطاعات تجارة التجزئة، والمقاولات والبيع بالجملة، والصناعات التحويلية.

حجم استثمارات المرأة السعودية في السياحة والعقارات

قدر حجم استثماراتها في الفنادق فقط بنحو ثلاثة مليارات ريال، حيث أن أرصدة السعوديات في المصارف المحلية تبلغ نحو 60 مليار ريال (16 مليار دولار)، وهي إما مودعة في شركات عائلية، أو عقارات، أو حسابات مصرفية، وتشير بعض التقارير بأنّ ثروة السعوديات ارتفعت بمعدل 10.5 مليارات دولار خلال 2020، كما أن استثمارات سيدات الأعمال السعوديات خارج المملكة تقدر بنحو 100 مليار ريال (26.6 مليار دولار)، منها 60 مليار ريال في دبي، بسبب التسهيلات المتوفرة، وتصل حجم السيولة المالية التي تملكها النساء في السعودية إلى 19 مليار دولار من إجمالي الثروات الشخصية المودعة لدى البنوك والمصارف العاملة في المملكة.

كما تسيطر النساء على ما نسبته 20 % من رأس المال في الصناديق المشتركة السعودية، ويمتلكن 33 % من مؤسسات الوساطة المالية، و40 % من الشركات العائلية، وبحسب أحدث الإحصاءات، فإن النساء السعوديات يتحكمن بما يقارب 210 مليارات دولار من الثروات المنقولة وغير المنقولة من عقارات وأسهم وسندات وثروات أخرى و80 % من السيدات يدرن أصول أموالهن.

بينما 10 % تدار ثرواتهن عبر وكلاء، والنسبة الباقية من قبل أقاربهن، وتمتلك سيدات الأعمال في السعودية 1500 شركة، تشكل ما نسبته 3.4 % من إجمالي المشاريع المسجلة بالمملكة، وتشمل قطاعات مختلفة، وهناك 5500 سجل تجاري بنسبة 20 % لمشاريع تجارية نسائية ضمن قطاعات تجارة التجزئة، والمقاولات والبيع بالجملة، والصناعات التحويلية.

ثانياً: الاستثمار النسائي في منطقة عسير

استطاعت سيدة الأعمال في منطقة عسير خوض عالم الأعمال الاقتصادية خصوصا بعد دعم فئة الأسر المنتجة من وزارة السياحة، وبذلك أصبحت السيدة العسيرية سيدة عاملة ومنتجة اقتصادية وتوسعت في جميع الأعمال المهنية والعلمية واهتمت بإبرازها للمجتمع من خلال البازارات والملتقيات التي تقام ما بين فترة وأخرى بالمجمعات التجارية والمهرجانات إلى أن تحولت بذلك لعالم الأعمال والإنتاج الاقتصادي وفتحت متاجر ومؤسسات تهتم بإنتاجها كعمل حر لها.

ورغم ندرة سيدات الأعمال البارزات بالمنطقة سابقا، الا انها تجاوزت عقبة التقاليد والعادات، وأصبح لديها مكاتب للمراجعة في جميع أقسام الدوائر الحكومة بعيد عن الشروط التعجيزية مثل الوكيل وخلافه وأصبحت نستخرج كل اوراقها وتراخيصها دون عناء.

وبسبب أن المنطقة لاتزال متمسكة بالعادات والتقاليد لذلك تتمحور معظم الاستثمارات النسائية في مجال التجميل والخياطة والطبخ والديكور والتصوير والأندية الرياضية، او ما يخص احتياجات المرأة بشكل خاص.

من الملاحظ ان المنطقة ينقصها تغيير اتجاهات الافكار في إنشاء المشاريع فهي تنصب في انشاء المشاغل أو الكافيهات النسائية بسبب العادات والتقاليد التي تمنعها من تخطيط مشروع ضخم مثل فتح شركات متخصصة في الصيانة أو العديد من المشاريع الكبيرة. حيث ان اتجاه بعض سيدات الأعمال فتح مشاريع متجددة لأن البيئة مناسبة للمزيد من الاستثمارات لما تتميز به المنطقة من أجواء معتدلة تجعلها واجهة سياحية للمملكة مثل المنتجعات والفنادق السياحية والتي تسهم في رؤية 2030 ولكن المرأة لا تستطيع تنفيذها حتى لو كانت تمتلك رأس مال ضخم يؤهلها لفتح المشروع بسبب حاجتها لشهادات متخصصة في المجال السياحي لطلب التراخيص.

عدد السجلات التجارية لسيدات الأعمال في منطقة عسير للأعوام (2021-2022م)

بلغ عدد السجلات التجارية المسجلة بأسماء سيدات الأعمال في عام 2021م (18.226) سجلاً، لتشكل ما نسبته 39.5 % من المجموع الكلي لعدد السجلات التجارية في منطقة عسير، لغاية شهر نوفمبر لعام 2022م بلغ عدد السجلات المسجلة بأسماء سيدات الأعمال (17.100) سجل، شكلت ما نسبته 43.8 % من المجموع الكلي لعدد السجلات في منطقة عسير. وهذا مؤشر على زيادة الاستثمارات النسائية في منطقة عسير خلال عام 2022م مقارنة بعام 2021م.

جدول رقم (1) عدد السجلات التجارية لسيدات الأعمال للأعوام (2021-2022م)

المشتركين	2021	2022
رجال أعمال	27.972	21.900
سيدات الأعمال	18.226	17.100
الاجمالي	46.198	39.000

المصدر: غرفة ابها – إدارة المشتركين.

النشاطات الاستثمارية لسيدات الأعمال في منطقة عسير

- صناعة مستحضرات التجميل
- انتاج وتعبئة المياه المعدنية
- صناعة البلوك الإسمنتي
- صناعة الأثاث والموبيليا
- صناعة الخرسانة الجاهزة
- انتاج المعادن الثمينة الخام من الذهب
- صناعة الاعمدة واجزائها
- صناعة وتركيب السقالات
- صناعة مشابك تثبيت معدنية
- صناعة الهياكل المعدنية واجزائها
- صناعة الملابس الرجالية الجاهزة
- صناعة منتجات الرخام
- صناعة الخردوات وحلي للأزياء
- صناعة الفطائر بأنواعها
- صناعة الجلود
- صناعة اعلاف الدواجن
- صناعة الكاكاو والشوكولاتة والحلويات السكرية
- انتاج وتكرير زيت السمسم وزيت دوار الشمس
- صناعة الأدوات الصحية المعدنية المطلية بالنيكل
- صناعة الاوعية المنزلية
- سبك الحديد والصلب
- صناعة الملابس العسكرية
- صناعة البلاستيك (اللدائن) في اشكالها الأولية
- صناعة اقمشة العباءات والمشالح من الوبر
- صناعة الملابس النسائية الجاهزة
- صناعة البلاط والمواز يكو الاسمنتي
- تعبئة وتصفية العل الطبيعي
- صناعة الكيماويات العضوية الأساسية

تمكين الاستثمار النسائي في منطقة عسير

من اجل تمكين الاستثمار النسائي في منطقة عسير فقد قامت غرفة ابها بتوقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية «مدن»، وذلك لدعم القطاع الصناعي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمكين الاستثمارات النسائية بمنطقة عسير. من خلال هذه المذكرة سيتم الاستفادة من المنتجات والخدمات الصناعية التي توفرها «مدن» بالتعاون مع شركائها بالقطاعين العام والخاص من أجل تعزيز

بيئة الاستثمار، ودعم الابتكار وتوطين التقنيات والأساليب الحديثة بالقطاع الصناعي في منطقة عسير. حيث أن «مدن» تدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال بالعديد من المنتجات والخدمات والحلول التمويلية المبتكرة لرفع إسهامهم في الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من 35 %، تماشياً مع رؤية المملكة 2030، ومنها المصانع الجاهزة بمساحات بين «700م^2 و1500م^2»، وتعمل على إطلاق منتج المصانع الصغيرة بمساحات جديدة، تبدأ من 200م^2 ، الذي يدعم كذلك الاستثمارات النسائية ورائدات الأعمال.

تحديات الاستثمار النسائي في منطقة عسير

أهم تحديات الاستثمار النسائي في عسير تكمن فيما يلي:

- عدم وجود مؤسسات ترعى وتدعم الاستثمارات النسائية للمبتدئات كونهم بحاجة الى التوجيه والرعايا والدعم ماديا بمبالغ تؤهلهم لفتح مشاريع ضخمة.
- نقص الخبرة لتنافس غيرها ممن سبقتها في هذا المجال.
- تخوف أصحاب الأموال من النساء من فشل المشاريع
- عدم وجود أنظمة وتشريعات تنظم مهمة المرأة، وبقاء الوكيل الشرعي في كثير من الأعمال حتى الآن.
- صعوبة الحصول على التراخيص في عدد كبير من النشاطات.
- إعراض صناديق الإقراض المتخصصة عن التجاوب مع طلبات الكثير من سيدات الأعمال.
- محدودية الأنشطة الاستثمارية المسموح بها للمرأة.
- البيروقراطية والمماطلة في التعامل مع الطلبات والمعاملات.
- لا زالت مساهمة المرأة السعودية في الاستثمارات الاجنبية المشتركة منخفضة.
- العوائق الاجتماعية تجبر البعض للاستثمار في الخارج.
- عدم امكانية مقابلة الوفود التجارية الأجنبية.

ومن اجل تحفيز رؤوس الأموال النسائية والأرصدة البنكية الجامدة، بحيث تدور في عجلة الاقتصاد وتسهم في دفعها من خلال منظومة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك، إلى جانب تنويع المجالات الاستثمارية ودعم أعمال المرآة واستثماراتها عبر تقديم التسهيلات وإعادة النظر في بعض الأنظمة والتشريعات القائمة بما يزيد من وتيرة مشاركتها الاقتصادية. لابد من تهيئة بيئة العمل لمشروعات نسائية مثل إنشاء مدارس تعليمية، وأخرى متعلقة بمصانع خياطة وما شابه وإنشاء مشاريع عملاقة نسائية ومشروعات النساء كثيرة، منها إنشاء نوادٍ خاصة لهنّ، أو عيادات تجميل، وعلى الغرف التجارية في المناطق بأن توجد لجان خاصة تكون مهمتهم دعوة النساء لدورات تثقيفية، وربطهن بجهات التمويل وتكون بذلك قدمت العمل الاقتصادي الذي يقدم فرصًا استثمارية مدروسة. للنهوض بدور المرأة السعودية في القطاع الاستثماري والتغلب على الصعوبات والمعوقات التي تواجه الاستثمارات النسائية.

- العمل على إشراك المرأة في عملية مناقشة ودراسة الموضوعات والتعاميم والأنظمة والقواعد المتعلقة والإجراءات المرتبطة بعملها في مجال الاستثمار لأنها الاقدر على التعبير عن المعوقات والمتطلبات الخاصة بها دون غيرها.
- يمكن ضبط العلاقة بين الوكيل وموكلته عن طريق قيام بعض الجهات الحكومية ذات الريادة بتخصيص أقسام خاصة بسيدات الأعمال لتسهيل أمورهن ومراجعاتهن.

الاستثمار النسائي في منطقة عسير

- إعداد البحوث لاستكشاف وتحليل كل ما يتعلق بالاستثمارات النسائية كدراسة أسباب انخفاض نسبة العناصر العاملة الوطنية النسائية في المشروعات والاستثمارات النسائية.
- تشجيع الجهات الحكومية للاستثمارات النسائية ودعمها مع إتاحة المجال أمام المرأة للإشراف المباشر، ومتابعة أعمالها كما جاء إنشاء إدارات نسائية في الدوائر الحكومية أحد الحلول المهمة لتمكين المرأة السعودية المستثمرة من التعامل المباشر مع تلك الجهات.
- ضرورة تسهيل عملية الاستقدام وتعيين الافراد المؤهلين وتهيئة السبل الكفيلة بتوفير القروض البنكية للمستثمرات بسهولة
- ضرورة إنشاء منطقة صناعية نسائية.
- التعرف على الاستثمارات الحديثة الواعدة القائمة على مجالات الاقتصاد المعرفي، وتشخيص البيئة الداعمة لمثل هذا النوع من الاستثمار المحلي ومدى تمكين سيدات الأعمال لها كإحصائيات وتجارب ناجحة على أرض الواقع وتحديد المعوقات والحلول.
- استعراض السمات الديموغرافية لقطاع الأعمال للسيدات في المملكة وتحديد القطاعات الرئيسية ومجالات الاستثمار التي تتجه له سيدات الأعمال محليا،
- توصيف أنشطة استثمارات سيدات الأعمال، بجانب مناقشة أسباب التوجه نحو الاستثمار في مجالات محددة والعزوف عن مجالات متاحة أخرى.
- استعراض مؤشرات نمو القطاع التجاري ومراحل التطور والعوامل التحفيزية لسيدات الأعمال، والتعرف على نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات لقطاع الاستثمارات النسائية.
- استعراض الفرص المتاحة الداعمة لقطاع الاستثمارات النسائية في القطاع التجاري، والبرامج المحلية والمبادرات المقدمة من قبل الأجهزة الحكومية والمدنية والخاصة، والموجهة لسيدات الأعمال ولتنمية الاستثمارات النسائية، إلى جانب التعرف على تجارب دولية على مستوى الدول الخليجية والعربية والتي تعد متقاربة من البيئة الاقتصادية والاجتماعية والإسلامية للمملكة.
- مناقشة طبيعة الاستثمارات النسائية وتوزيعها حسب النشاط والمجال، كسجلات رسمية ومنتسبة في الغرف التجارية في مناطق المملكة الرئيسية.

غرفة أبها
ABHA CHAMBER